20060421-0001-2

«انتكاسة» للآمال في قضية محيي الدين حشيشو

استجواب المتهمين والمدعية وتأجيل الجلسة.. ستة أشهر

إن كان التوتر هو الكلمة التي اختصرت جلسة الأسبوع الماضي في دعوى نجاة نقوزي حشيشو على المتهمين الثلاثة باختطاف زوجها محيي الدين حشيشو العام ١٩٨٢، فإن عنوان جلسة امس كان من دون شك: انتكاسة الأمل.

فبعد ان تفاءلت الجهة المدعية واهالي المخطوفين بإرجاء رئيس جنايات الجنوب القاضي اكرم بعاصيري هذه القضية التي يرون فيها مؤشراً لطبيعة القرار السياسي بالتعاطي مع قضاياهم، أسبوعاً واحدا، وبعد أن أثمر حزم هذا الأخير تجاه «سياسة» التغيب بأعذار طبية متفرقة لتطيير الجلسة حضوراً كاملاً لجميع المتهمين لأول مرة منذ اربع سنوات، فوتت جلسة امس فرصة استجواب المحاميين نزار صاغية وندى أدهمي محاميي الجهة المدعية، للمتهمين الثلاثة الحاضرين للمرة الاولى في قفص الأتهام، وذلك عبر تركيز القاضي على استجواب المدعية لجهة عدم ادعائها على المتهمين الثلاثة الذين تبين لها تورطهم بين آخرين بالخطف، وسبب تقديمها دعوى ضد مجهول، ليس بقصد «نفي اختطاف القوات اللبنانية لمحيي الدين حشيشو فنحن نعلم انهم هم الذين فعلوها وليس الحزب الشيوعي الذي كان المخطوف عضوا فيه» بل لمحاولة «التثبت من ان هؤلاء المتهمين هم شخصيا متورطون في عملية الإختطاف تلك».

ولم يكن الأمر ليفضي الى ذلك الإحساس بالإحباط لو ان القاضي ترك المحاميين يطرحان أسئلتهما على المتهمين الثلاثة او لو انه اجل القضية لوقت معقول. إلا ان القاضي بدد الآمال بتعيين الجلسة اللاحقة بعد... ستة أشهر! وأضاف عدم حضور اهالي المخطوفين للاعتصام امام المحكمة، ربما لتخوفهم من منعهم مرة أخرى من الدخول، الى تعزيز الأحساس بالتعب الذي أصاب على ما يبدو اهالي المخطوفين اولا والرأي العام اللبناني ثانياً، المعتاد على آليات النسيان اكثر مما هو معتاد على ثقافة وجوب التذكر «كي لا ننسى» ولكي «تنذكر ما تنعاد».

ولقد حاول المحامي صاغية الإعتراض على هذا التأجيل المبالغ فيه برأيه، والمنطقي في نظر القاضي الذي قال انهم (اي في المحكمة) يعملون ١٥ ساعة في اليوم وانه يعطي الاولوية للقضايا التي فيها موقوفون ينتظرون، أي المسجونين! فكان جواب المحامي «نعم لكن هؤلاء موقوفون في حبس شرعي في حين ان المخطوفين يفترض انهم موقوفون في مكان غير شرعي وهذا أمر أسوأ ويستوجب الاستعجال اكثر». وقد استغرق النقاش الذي دخل على خطه محامو المتهمين وقتاً كان ممكناً ان يعطى لمحامي الادعاء لطرح «سؤالين فقط رئيس» كما كان يرجو القاضي المتمنع.

وكانت الجلسة قد بدأت الثانية وعشر دقائق من بعد الظهر، بعد ان سمعنا القاضي يرد على عنصر قوى الأمن الذي بلغه لسبب غير مفهوم «حضور صحافيين في القاعة»! وكأن الصحافيين ليسوا مواطنين من حقهم حضور الجلسات ودخول قصر العدل بحرية. لكن القاضي قال له «معليش صحافيين ولكن من دون تصوير».

ونودي على نجاة نقوزي حشيشو فحضرت الى جانب محاميها ندى أدهمي وصاغية. كما نودي على المتهمين ومحاميهم وطلب القاضي اليهم «دخول قفص المتهمين» ووضعهم تحت الحراسة، فداروا حول «القفص» الرخامي ولم يجدوا فتحة للدخول من جهة القاعة، فما كان منهم إلا ان «نطوا نطا» فوق السور الواطي نسبيا ومثلوا امام المحكمة. ثم نودي على الشاهدين فحضر احدهما وطلب اليه ان يجلس بانتظار استدعاء القاضي. أما الثاني فلم يحضر. ثم بدا القاضي في تلاوة القرار الأتهامي الذي عاد وتوقف عن التلاوة «اختصارا للوقت أنا ما عندي مانع اقرأ من الصبح لعشية» بعد موافقة المحامين.

في هذا الوقت كان المتهمون الثلاثة، الذين أصبحوا رجالا يقتربون من سن التقاعد بعد مضي ٢٤ عاما على عملية الخطف، يقفون مستمعين الى ان بدأ استجوابهم في التهمة «المنسوبة اليكم وهي اختطاف بمحيي الدين حشيشو من بيته في عبرا واقتياده الى ثكنة القوات اللبنانية في كفر فالوس». وقد نفى المتهمون الثلاثة ما نسب اليهم، لا بل انهم نفوا اي معرفة لهم بمحي الدين حشيشو او كونهم اعضاء في القوات اللبنانية. وذهب أحدهم الى محاولة تبرئة هذه الأخيرة بقوله انه غير متاكد من ان المسلحين كانوا من القوات اللبنانية «فقد كان هناك قوات سعد حداد والإسرائيليون» الأمر الذي أثار سخرية القاضي. كما أنه استهجن اللغة التي حاول فيها احد المتهمين الدفاع عن نفسه بالقول انه «كل عمرنا بصيدا اخوة وبقينا فيها لآخر لحظة ..» ما استلزم ان يرد القاضي بقوله «ما عم نحكي عن هلق، عم نحكي عن فترة كان فيها كل شيء ملخبط.. نتكلم عن رجل كان عضوا في الحزب الشيوعي، عند مقتل بشير الجميل، لم يخطفه الحزب الشيوعي بل الخصم أيامها المسيطر على المنطقة أي القوات اللبنانية، وأنت متهم بخطفه». فيجيب المتهم «الله يؤذي اللي بيؤذي».

ثم انثنى القاضي لاستجواب المدعية وسألها عن السبب في عدم ادعائها بالاسم على المتهمين الثلاثة طالما انها كانت تعرفهم. فقالت أنها قدمت دعوى ضد مجهول لان الظرف «ما كان في امان». وحاول المحامي ان يتكلم فقال للقاضي «كل الناس تعرف كم كان هناك خوف من تحديد هوية الخاطفين العام ١٩٩١ ويجب اخذ هذه الظروف بعين الاعتبار». لكن القاضي أبى الأخذ بذلك مصرا على استجواب المدعية، و«هي ذكية وفصيحة خليها تجاوب»! يحاول المحامي التدخل إلا ان محامي المتهمين يقول «الرئاسة عم تسأل الأسئلة التي نريد طرحها فالرجاء من المحامي الزميل عدم مقاطعتها».

بعد انتهاء القاضي من استجواب المدعية، ينتقل الى الشاهد. ثم يعلن عن تأجيل الجلسة الى... ١٩ تشرين الاول. ينزل الخبر كالصاعقة على الجميع ويتنهد المتهمون كمن انزاح عبء ثقيل عن قلبه. يحاول المحاميان الاعتراض ويطلبان ان يستجوبا المتهمين طالما انهم «هنا للمرة الاولى» كما قالت المحامية أدهمي، إلا ان القاضي يرفض بإصرار ..يدوم النقاش دقائق طويلة كان من الممكن اختصارها بتركهم يسألون «مجرد سؤالين » كما قالا..

في هذا الوقت، جلست «بيتي»، وهي صحافية وباحثة سويدية تعمل مع مؤسسات قضائية في السويد وتكتب لمجلات قانونية، وقد جاءت «للإطلاع على آليات العدالة والنظام القضائي عندكم»، على المقعد الخشبي تنتظر وتراقب بصبر طوال ساعتين هما مدة الجلسة، لتخرج في النهاية بمجموعة أسئلة «محرجة وطنيا» من نوع «لماذا يقف الجميع أمام القاضي ولا يجلسون؟» او «لماذا ليس هناك من وقت محدد للقضايا فيأتي كل شخص باحترام على وقت قضيته ولا يضطر ان ينتظر كل هذا الوقت وكأنه لا قيمة له او لوقته؟» ثم سألت «لم كان القاضي مستاء لهذه الدرجة؟» ومن كان «الرجل الذي كان جالساً بلباس القضاء في الجهة المقابلة للقاضي» ولما قيل لها انه ممثل النيابة العامة سألت «لماذا لم يتفوه بكلمة؟ ما دوره؟ ولم لم يطرح الأسئلة على المتهمين وكان القاضي فقط هو من يطرح الأسئلة»؟. ثم سألت «لماذا اجلت الجلسة كل هذا الوقت؟». وعندما اجيبت بالحجة التي ساقها القاضي اجابت وقد ضيقت عينيها كمن لا يفهم «سو وات؟» أي «وإن يكن» بالعربية الفصحى.

ضحى شمس